دور البرلمان المدرسي في التنشئة الديمقراطية
الحالة الأردنية

الدكتور محمد المصالحة
رئيس قسم العلوم السياسية
الجامعة الأردنية

مقدمة:

تلعب البرلمانات في عصرنا الحاضر أدواراً أساسية في تربية النشء الجديد وتوجيه سلوكياته وشد اهتماماته باتجاه القضايا العامة، فلم يعد الأمر منصباً على الوظيفة السياسية والتشريعية لهذه المؤسسات وإنما اكتشف أنها تؤدي وظيفة التنشئة في جانبها التعليمي والسياسي شريطة أن تتوفر المقومات التي تساعد البرلمانات للقيام بهذا الدور الذي يرتهن بما يلي:

– أن يكون لدى الدولة في مجموع نظامها السياسي والاجتماعي إيمان بتنشئة أبنائها وبناتها على الانخراط في العمل العام.

– أن يكون لدى مؤسساتها السياسية خاصة البرلمان والأحزاب السياسية القدرة على تقديم النماذج السلوكية في عملها والذي يجذب الأطفال والشباب إلى القضايا العامة.

– أن تكون المؤسسة التربوية وهي الجهة الأولى في المجتمع التي تغرس المفاهيم والقيم المرغوبة، مؤمنة وقادرة عبر رسالتها التربوية في تعليم الأجيال الجديدة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما هي حقوق المواطنة وكيف يضمنون تحقيقها.

وفي بحثنا هذا إنما نحاول أن تدرس أحد النماذج التي تمت في مجال العمل البرلماني المدرسي، وفي مناطق محددة من الأردن بغرس هذه القيم وتربية الأطفال على السلوك الديمقراطي، وقياس مدى توفر العوامل التي تساعد في إنجاح هذه المحاولة بعد أن ثبت أن البرلمان الحقيقي يمثل مدرسة سياسية يتعلم منها الشباب مبادئ الحوار والنقاش والمشاركة والعمل والإنتاج، وإذا لم تقدم البرلمانات هذه الأرضية والصورة التي يتم محاكاتها في البرلمانات المدرسية ومن قبل الجمهور بوجه عام فلا شك حينئذ أن هناك خللاً في أداء البرلمان وأنه إما عاجز عن لعب دوره الأساسي في التنشئة الصحيحة وإما أن المؤسسة التربوية كجزء من أدوات النظام السياسي عاجزة عن توظيف البرلمان لمثل هذا الدور في عملية التنشئة لأبنائها.

وقد انطلقت في الأردن خطط واستراتيجيات عدة باتجاه الشباب، ما يهمنا منها عام 2005 حينما انطلقت الاستراتيجية الوطنية للشباب ويضمنها محور المواطنة والحقوق المدنية والشباب فانتشرت على أثرها برلمانات الشباب في مختلف أرجاء المملكة كإحدى الطرق لتربية وتدريب الشباب في المدارس على العمل الديموقراطي، وخرج إلى حيز الوجود مشروع البرلمان المدرسي عام 2004 وتنفذه المؤسسات من المجتمع المدني (مؤسسة الأرض والإنسان لدعم التنمية) وبدعم من مفوضية الاتحاد الأوربي ومساعدة وزارة التربية والتعليم في عدة من مدارس المحافظات. وبحثنا ينصب على تجربة المشروع الذي تنفذه هذه المؤسسة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم الأداء لمشروع البرلمان المدرسي في مجال التربية والتنشئة الديمقراطية ومعرفة الطلبة مفاهيم حقوق الإنسان ومكوناتها واثر الخلفية الاجتماعية على المشاركة للطلبة في تلك المدارس.

كذلك يهدف البحث إلى تحديد التأثير الذي أحدثه المشروع في مجال احترام الطلبة لحقوق المرأة وتقبل مشاركتها، وبيان مدى فاعلية البرلمانات المدرسية في حل مشاكل الطلبة وقدرتهم على إدارة شؤونهم وتأثير المشروع على شخصية الطفل.

وأخيرا، يهدف البحث إلى قياس مستوى الرضا المتحقق لدى الفئات المستهدفة في المشروع.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهجية العلمية التي تقتضيها طبيعة البحث من حيث جمع البيانات والمعلومات التي تتطلب استخدام المنهجين الإحصائي والتحليلي، ففي الأول استخدمنا استبيانات الرأي اعتماداً على الرقم لتقصي أراء المستهدفين، وفي الثاني تم تحليل البيانات لقياس الرضا الناشئ من مشروع البرلمان المدرسي.

حدود البحث الزمني والمكاني والعمري:

استهدف البحث على دراسة المشروع للفترة الزمنية 2004-2007، وشمل 44 مدرسة في محافظات اربد ، المفرق، الزرقاء، السلط، مأدبا، عجلون، ومعان، والطفيلة أي على امتداد الأقاليم الثلاثة المكونة للمملكة واستهدفت الفئات العمرية بين 12-16 سنة من الطلبة.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مؤداها أن "تنمية وعي الطلبة بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان تحفزهم على المشاركة" وكذلك أن "تدريب الطلبة على محاكاة أعضاء البرلمان في عملهم يدفع باتجاه زيادة اهتمامهم بالشأن العام وتعلم المبادئ الديمقراطية في التعامل".

الديمقراطية والبرلمان

إن الديمقراطية اصطلاح يعني حكومة الشعب أو سلطة الشعب في اختيار من يحكمه وتقوم على مجموعة مبادئ هي المساواة بين الناس، وخدمة الشعب، والاسترشاد بالقانون والعقل، والإيمان بالفرد وان الدولة وجدت من اجله والفصل بين السلطات واحترام التعددية السياسية وتداول السلطة[1].

وهناك من الباحثين من يطلق وصف الديمقراطية السياسية على الديمقراطية الغربية ووصف الديمقراطية الاجتماعية على الديمقراطية لدى الدول الاشتراكية غير أنه وأيا كانت نماذج الديمقراطية من حيث منظورها لدى المفكرين السياسيين، أو من حيث تطبيقها من خلال

السياسيين الممارسين فإن الديمقراطية تتنوع في تطبيقاتها لتنتج بصيغ مختلفة في تجارب الأمم المختلفة، ومن ذلك ظهور الديمقراطية التوافقية التي تعنى إدارة الحكم بأسلوب تشاركي يعتمد روح المساومة والإجماع بين فئات المجتمع المتعددة[2]، وتأخذ تطبيقاتها مدى متزايداً في العالم مع انتشار الديمقراطية والظاهرة البرلمانية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

وهناك ربط محكم بين الديمقراطية والبرلمان يجعل من الأخير شوطاً سابقاً في وجود الديمقراطية، حيث يرى S.Gebethner أن الديمقراطيات الغربية المستقرة فإن الوظائف الأساسية للبرلمانات والعمليات الانتخابية هي شرعية وضع السلطات الحاكمة، وتجسيد إرادة الناخبين، وتمثيل الأطياف السياسية في البرلمان، وإقامة حكومة تمثل الأغلبية وبما يضمن استقرارها[3].

ولقد انتعشت الديمقراطيات البرلمانية بصورة كبيرة في فترة ما بعد الحرب الباردة عام 1990 بانهيار النظم الشمولية في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، وقامت فيها أنظمة حكم تعتمد البرلمانات والأحزاب والأغلبية الحاكمة بسرعة حيث حصل تغير وانتقال من الحقبة الشيوعية حيث سيطر الحزب الخارجي (السوفيتي) إلى مرحلة من صنع القرار الذاتي وقيام الأحزاب والبرلمانات التي تدار محلياً وهي مرحلة جديدة لم تخبرها الأنظمة السياسية والمجتمعات في أوربا الشرقية من قبل ولفترة طويلة[4].

والديمقراطية البرلمانية هي الصيغة الوسطية بين أنواع الديمقراطية المباشرة والديمقراطية شبة المباشرة، وهما نموذجان لم يعودا عمليين في العصر الراهن حيث ضخامة عدد سكان الدول بحيث لا يمكنهم أن يطبقوا النموذج الإغريقي في أثينا من خلال الديمقراطية المباشرة. أما شبة المباشرة فهي مطبقة في دول قليلة كسويسرا وهي نموذج وسط بين المباشرة وغير المباشرة (أي الديمقراطية البرلمانية)[5].

وينظر البرلمان على أنه جوهر الديمقراطية المعبر عن إرادة الناخبين والأكثر تجسيداً للديمقراطية، ويطلق عليه مسميات مختلفة في عصرنا الراهن فقد يسمى مجلس النواب، أو مجلس الشعب، أو مجلس الشورى، أو المجلس التشريعي، أو مجلس الأمة كما في الحالة في الأردن وفي الكويت، ولئن اختلفت سلطات البرلمان من دولة لأخرى فإن هذه البرلمانات تمارس سلطة التشريع والرقابة وإقرار الاتفاقيات الدولية.

إن العلاقة بين الأداء الجيد لهذه السلطات وتحقيق الأهداف الديمقراطية عبر البرلمان هي أهداف متداخلة، وان البرلمان بدون شرعية لا يعد برلماناً كما أن برلماناً شرعياً يعاني من نقص القدرة والضعف في اتخاذ قراراته ليس برلماناً جيداً، وبالتالي فإن ضعف البرلمان يضعف التحول الديمقراطي تماماً[6].

والبرلمان لا يكون مؤسسة ديمقراطية إذا كان معيناً وتم تشكيله دون انتخابات حرة ونزيهة تؤكد تعاون المواطنة، ومسائلة الموظف العام[7] كما أن البرلمان مؤسسة نيابية تعبر عن مصالح القوى السياسية والاجتماعية والقيم المتنامية وإجراء الحوار والنقاش بين أعضائها، ولن يكون البرلمان ديمقراطياً إذا كان النواب يعبرون عن مصالحهم، وإذا اتسعت الفجوة بينهم وبين الرأي العام والناخبين.

من هنا نجزم بأن دور البرلمان التثقيفي للشباب وللمواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية وتمكينهم من معرفة مناقشات البرلمان وتوفير المستندات البرلمانية للجمهور بداية من حضور الجلسات وانتهاء ببث الوقائع الجلسات البرلمانية وذلك بما يشجع بناء علاقات وشفافية بين البرلمان والجمهور والمنظمات الأهلية والمؤسسات التربوية.

وهو ما يقوى شرعية العمل البرلماني من جهة ويسهم في تطوير اهتمام المواطنين بالحياة العامة جنباً إلى جنب مع تطور كفاءة البرلمان ذاتية[8].

ورغم أن البرلمان من حيث واقعه ووظائفه، دوره في نظم الحكم وموقعه بين السلطات الأخرى قد حظي بدراسات وفيرة على المستوى الغربي والدولي، فإن الدور التعليمي للبرلمان ما يزال متواضعاً وذلك لأن التركيز قد انصب من قبل المعاهد ومراكز الأبحاث والأخصائيين على الوظائف السياسية والرقابية للبرلمان و لم يتطرق كثيراً إلى مهمة البرلمان التعليمية للشباب والطلبة في المدارس والجامعات التي لم تحظى بالمستوى المطلوب رغم أن هذه الوظيفة التعليمية للبرلمان شديدة الحيوية لأنها تخلق مبكراً الإدراك لدى هذه الأجيال لأهمية مشاركتهم في العمل العام وعدم الانزواء أو اللامبالاة السياسية.

ونخلص هنا إلى التأكيد على أن "البرلمانات المدرسية" هي إحدى الوسائل التي تخلق رابطة بين البرلمان ذاته والجمهور الشبابي، وتصرف اهتمام ثقافة ديمقراطية لدى الطلبة عبر عمل هذه البرلمانات المدرسية.

مفهوم التنشئة الديمقراطية

تعرف التنشئة السياسية الديمقراطية بأنها: "عملية تربية وتعليم للمواطنين لفهم مبادئ وأسس العملية السياسية التي تم على أساسها ومن خلالها إدارة الحكم في الدولة والإلمام بالقواعد الناظمة لها والسلطات المخولة بذلك على أساس دستوري".

ومن أهداف هذه العملية[9]:

– ترويج الثقافة الديمقراطية وقيمها للفئات المستهدفة وهي هنا الطلبة وهم بدورهم سوف ينقلونها إلى مجتمعاتهم.

– تزويد المستهدفين بمهارات الاتصال والحوار والاستماع للآخر والتوصل إلى توافق في المواقف إزاء القضايا المطروحة.

– الارتقاء بنوعية المواطن من حيث فهمه ومعرفته بالشأن العام وتعليمه متابعة عمل المؤسسات ونقدها أو تزويد أعضائها برأيه وأفكاره وهذا ما يحقق مبدأ المشاركة للأفراد.

إن مختلف دول العالم تهتم بموضوع التنشئة السياسية أيا كانت ديمقراطية أم ذات أنظمة شمولية وأن كانت درجة التبعية ووتيرة التنشئة السياسية والثقافية في النظم الشمولية تقترب بالإرغام أحيانا، وفي كلا الحالين فإن التنشئة تلعب دوراً في خلق تماسك اجتماعي كما أن الفرد يصبح واعياً بالنظام السياسي والثقافي ومدركاً لهما وهو ما يسهم في بناء شخصيته ومنظومة قيمة وتوجيه سلوكه اتجاه القضايا العامة.

أدوات التنشئة الديمقراطية

تتنوع الأدوات المستخدمة في تنشئة الجمهور ديمقراطياً وذلك باختلاف المراحل التي تمر بها المجتمعات إذ أن عملية التنشئة قضية مجتمعية أولا، وقضية وطنية تهم نظم الحكم بحيث توجه عملية التنشئة الديمقراطية عبر مختلف المنابر ومؤسسات التوجيه الوطني.

ويمكن أن نعدد مثل هذه الأدوات على النحو التالي[10]:

1) **الأسوة:** إذ أنها الخلية الأولى التي ينشأ ويترعرع فيها الطفل ومنها يتشبع القيم والمفاهيم التي يركزها والديه والقريبون منه عائلياً.

2) **المؤسسة الإعلامية:** وتمثل وسائل الاتصال الفردي والجماهيري المطبوعة والمرئية والالكترونية وقد أصبحت من أكثر هذه الوسائل تشكيلاً للفرد وطبائعه.

3) **المؤسسة التربوية:** وهي الإدارة الأخرى ذات الأهمية في التنشئة الديمقراطية حيث تلعب منظومة المناهج التعليمية، وخصائص الهيئات التعليمية والفلسفة التي تقوم عليها السياسة التربوية للدولة، دوراً في عملية التنشئة الديمقراطية.

وتمتلك هذه المؤسسات العديد من الوسائل التي تستخدم في عملية التنشئة الديمقراطية والتي تهتم بتشكيل السلوك الإنساني للفرد وسلوكه الاجتماعي وحثه على المحافظة على نظام القيم السائد، وتشكيل شخصيته وصقلها ثم تعليمه المهارات[11].

4) **المؤسسة الدينية:** والتي يتعاظم أثرها في المجتمعات المحافظة والمتدينة نظراً لأنها تحيط الدين بالمهابة والتقديس، وان الدور الذي تقوم به ينعكس على المؤسسات الأخرى، وتعمل المؤسسة الدينية كما في المجتمعات الإسلامية، على تعليم الفرد وتنشئته على القيم التي دعا إليها هذا الدين وتنمية الضمير عند الفرد، وترجمة التعاليم الدينية إلى سلوكيات عملية[12].

5) **البرلمان المدرسي**: أنه الأداة الأهم لغاية هذا البحث، في عملية التنشئة السياسية في جانبها الديمقراطي، وهي الخلية الأساسية في النظام التعليمي وتقوم المدرسة بدورها في التنشئة الديمقراطية من خلال ما يلي:

6) **الهيئة التدريسية**: حيث أن الرائد والموجه الذي يكون على صلة مباشرة بالطلبة ومنه يتشربون العادات والمفاهيم التي تؤثر مباشرة على عقولهم وتقسيتهم وبالتالي تشكيل سلوكياتهم في التعامل مع الآخرين ومع القضايا التي تواجههم. والبرلمان المدرسي هو تنظيم طلابي على مستوى كل مدرسة يشارك فيها بين 30-50 كما في تجربة المشروع الذي نحن بصدد تقييمه في هذا البحث، وهو وسيلة يقصد منها تحقيق الأهداف التالية:

1) تدريب الطلبة على الممارسة الديمقراطية وتربيتهم على احترام مبادئ الديمقراطية[13].

2) تفعيل دور المدرسة عبر إقامة تنظيمات طلابية متفاعلة وتقوم بدور المحاكاة للبرلمان الحقيقي في الدولة.

3) فهم الطلبة للنظام السياسي البرلماني القائم في الدول من حيث تكوين السلطات والعلاقة بينها أي (الحكومة والبرلمان).

4) تكامل الجهود في تجربة "البرلمان المدرسي" بين الهيئة التدريسية، مديريات التربية والتعليم، منظمات المجتمع المدني، الأكاديميون، الخبراء في المجال البرلماني، الحكام الإداريون، النواب في المناطق المبحوثة، وسائل الإعلام المحلية، ذلك أن إقامة الصلات بين هذه الأطراف يتطلب أساسي لإنجاح المشروع وتحقيق أهدافه.

5) ترسيخ السلوك الديمقراطي داخل الأسر التي ينتمي إليها الطلبة المشاركون في المشروع، ذلك أن البرلمان المدرسي يجب أن يكون مؤثراً في حياة الناس وأنه يساعد في تحقيق طموحات أبنائهم عند دخولهم ميدان الحياة العملية[14].

آثار أنشطة مشروع البرلمان المدرسي

على مدى السنوات الأربع التي مرت على انطلاق البرلمان المدرسي فقد تولدت مجموعة من النتائج والآثار المتوافقة مع أهداف المشروع يمكن أن نجملها بما يلي:

أولاً:

1) في مجال التطوير الذاتي: حيث عمل المشروع عبر برامجه وورشات العمل على توليد المقدرة لدى الطلبة المشتركين على مخاطبة الآخرين ومناقشتهم:

2) تحمل المسؤولية بصورة فعلية.

3) تعظيم الثقة بالنفس وتفهم الذات بصورة أكبر.

4) التكيف على العمل ضمن المجموعات.

5) التخطيط للمستقبل.

ثانياً: التفاعل مع البيئة الخارجية

إن المدارس تركز على وسائل التعليم المنهجي والذي يعتمد على الكتاب ووسائل التعليم والمختبر بصورة أساسية، وتكاد أن تتعلق على طرفي العملية التعليمية عبر المدارس والمناهج المحددة للطلبة غير أن البرلمان المدرسي يفسح المجال أمام الطلبة كي يتفاعلوا مع البيئة الخارجية بحيث توجه اهتماماتهم إلى الأمور السياسية، والعمل التطوعي، والإطلاع على الطرق والأساليب التي تعمل بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ثم الالتقاء بالمسؤولين العامين وأعضاء البرلمان ذاته.

ومثل هذا التفاعل إنما يساعد في توسيع مدارك الطلبة ويزيد من معارفهم في مجال حقوق المواطنة، تشريع القوانين، وتعليم الرقابة والمسائلة التي تتم بين المسؤول التنفيذي وعضو البرلمان حيث تتيح الورشات التطبيقية في مجال أنشطة البرلمان المدرسي إلى توزيع الطلبة في كل مجموعة مدرسية إلى وزراء (حكومة) وبرلمان (له رئيس ولجان ونواب) وتتم بينهم الجلسات البرلمانية التي يجرى فيها مناقشة مشاريع القوانين أو توجيه الأسئلة والاستجوابات من النواب للحكومة.

ثالثاً: في مجال المهارات البرلمانية:

حيث يتيح البرلمان المدرسي في إطار وظيفته للتنشئة الديمقراطية أن يتعلم الطلبة المصطلحات البرلمانية والسياسية مثل التشريع، الأحكام الدستورية، النظام الداخلي للمجلس، مفهوم القانون، مفهوم النظام، الحملات الانتخابية، اتحاد القرار، المشاركة في المؤتمرات.

رابعا: في مجال الاتصال والعلاقات مع الآخرين:

حيث يسهم البرلمان المدرسي في إكساب الطلبة مهارات الحوار واحترام آراء الآخرين وطريقة التعبير عن الرأي، وخلق التفاعل بين الطلبة، وأشخاص من خارج الأسرة والمدرسة والأقران، إلى جانب تسهيل إطلاع الطلبة على البنية السياسية والاجتماعية عبر جلسات البرلمان المدرسي[15].

خامسا: تحقيق مشاركة الإناث في أنشطة البرلمان المدرسي مما يكون له أثر كبير في تشجيع الإناث على الإقبال والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابية[16].

سادسا: التعامل مع وسائل الإعلام:

حيث وفر البرلمان المدرسي للطلبة المشتركين فيه اكتساب الخبرة في كيفية الاتصال مع وسائل الإعلام والإدلاء بتصريحات تعبر عن أرائهم وأفكارهم. وهم هنا يتعلمون مهارات

الاتصال السياسي والمقدرة على مخاطبة الآخرين ووسائل الإعلام تعبيراً عن مواقعهم ووجهات نظرهم.

سابعا: مهارات إدارة الحملات الانتخابية:

حيث يتمكن الطلبة المشاركون من تطوير مهاراتهم في إدارة الحملات الانتخابية بعضوية المجلس النيابي والبلدي، وذلك من خلال تصميم الدعاية الانتخابية، والتأثير في الجمهور المخاطب، وممارسة العملية التفاوضية مع المرشحين.

المعيقات أمام البرلمان المدرسي

في ضوء تجربة العمل في مشروع البرلمان المدرسي في السنوات الماضية، فقد تم حصر عدد من المعيقات التي من شأنها أن تحد من فاعليته في تحقيق التنشئة الديمقراطية بين الطلبة المشاركين في مختلف المدارس المبحوثة.

ومن أبرز هذه المعيقات[17]:

1) ضعف صورة البرلمان الرسمي لدى قسم كبير من الطلبة المشتركين وعدم إيمانهم بقدرته على تحسين حياة المواطنين وحل المشكلات الاقتصادية التي تواجههم ومما يزيد من تعقيد الوضع أن البرلمان المدرسي (القائمون عليه أو الطلبة) يجد صعوبة في الالتقاء بأعضاء البرلمان الرسمي مما يؤثر سلباً على مواقف الطلبة وحماسهم تجاه المشروع والفكرة البرلمانية أي هناك ضعف في الاتصالات بين البرلمان والجمهور بصورة عامة.

2) ضعف دور وسائل الإعلام في تغطية أنشطة البرلمان المدرسي ودعم فكرته، وهذا الضعف والتجاهل من شأنه أن يبقى مشروع البرلمان المدرسي في الظلال وبالتالي عدم إتاحة الفرصة للأسر كي تشجع أبناءها للاهتمام بالبرلمان المدرسي والإقبال عليه.

3) محدودية انتشار البرلمان المدرسي: إذ أن المشروع طبق في عدد محدود (44) مدرسة من أصل مدارس المملكة التي تبلغ بضعة آلاف (رسمية وخاصة) فهو محدود في بعض المدارس من المحافظات المشمولة كما أن هناك محافظات لم تدخل بعد مدارسها في إطار المشروع.

4) أن البرلمان المدرسي يواجه أحيانا صعوبة الخوض في قضايا على مستويات تبدو اكبر من قدرات المشروع التنظيمية والمالية والفنية.

ضعف اهتمامات المؤسسة التربوية في مجالات التدريب الفني أو السياسي أو التقني لدى الطلبة وهو ما يؤثر سلباً على مستوى المهارات التي يكتسبها الطلبة، وبالتالي غياب الشراكة الحقيقية بين المؤسسة التربوية والبرلمانية في مجال التدريب البرلماني بما يمكن الطلبة من التأهيل لدخول الحياة العامة[18].

إن البرلمان المدرسي هو أداة عملية في مجال التنمية السياسية وتعليم الطلبة في مرحلة مبكرة، أن المساءلة شرط مهم في تطبيق الإدارة الرشيدة وتحقيق التنمية وهذا يقتضي أن يقدم المسئولون في السلطة إجابات وتفسيرات عما يقدم من أسئلة لهم من الجهات الرقابية كالبرلمان، إلى جانب أن الطلبة عبر ورشات العمل يتدربون على مفاهيم سيادة القانون، والمساواة والعدالة، والشفافية، وحماية البيئة، وخدمة المواطن، ومكافحة الفساد[19].

لقد بدأت الاهتمامات في البرلمانات المدرسية تحت مسميات برلمان الأطفال وبرلمان الشباب في منتصف العقد التسعيني، وأخذت وسائل الأعلام كالتلفزيون الأردني وبعض الصحف تشجع تقديم البرامج في هذا المجال وأخذت المنظمات والجهات الدولية المانحة ومنها الاتحاد الأوروبي في تخصيص منح من أجل تطوير هذه البرامج وهنا نشطت المنظمات غير الحكومية لتبني هذه الأنشطة نرى أن هذا التوجه يخدم موضوع التنشئة الديمقراطية لدى الطلبة للأسباب التالية[20]:

1) أن المشروع يتوجه إلى الطلبة وهم في سن مبكرة وبالتالي تكون درجة التقبل للمفاهيم والقيم التي تنقل لهم عالية، وغرسها في نفوسهم أسهل.

2) أن منظمات المجتمع المدني غير حكومية، وبالتالي فإنها غير مقيدة بالبيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي ينطوي عليها العمل من خلال الإدارة في مثل هذا المشروع.

3) إن المؤسسات الدولية المشجعة للديمقراطية تفضل التعاون مع المنظمات غير الحكومية للإسهام والشراكة في نشر قيم التنشئة الديمقراطية لدى الأجيال الجديدة.

4) إن المشروع يمثل ظاهرة التعاون والتشاركية بين العديد من الأطراف العامة والخاصة، الداخلية والخارجية، التربيون والخبراء والأكاديميين وهو ما يوفر تنوعاً في المعارف والتجارب والخبرات التي تؤهل المشروع أكثر لتأدية الأغراض التي يتقصدها.

تحليل نتائج استبانة الرأي حول البرلمان المدرسي

وللوقوف على اتجاهات الجهات المستهدفة والمشاركة في تنفيذ مشروع البرلمان المدرسي[21] فقد تم اعتماد استبيان لاستطلاع الرأي لنحو 1245 شخصاً من النفقات المعنية مباشرة بالبرلمان المدرسي، وفيما يلي جدول يحدد المحافظات التي تم فيها توزيع الاستبيانات على المشاركين.

جدول رقم (1)

إعداد العينة موزعة على المحافظات

المحافظة	مجموع أفراد العينة
مأدبا	297
السلط	21
الزرقاء	77
إربد	238
الطفيلة	75
معان	68
عجلون	48
المفرق	360
المجموع	1184

لقد تم توزيع 1245 استبانة، وعاد منه مكملاً للإجابة 1184 أي بنسبة تصل إلى نحو 95 % وهي نسبة ممتازة وذات مؤشرات دالة على أهداف البحث والتي يمكن أن نحددها بما يلي:

1) معرفة أثار البرلمان المدرسي على شخصية الطلبة.
2) معرفة أثار البرلمان المدرسي على علاقات الطلبة.
3) أثار البرلمان المدرسي على مسألة الحريات المتاحة للطلبة.
4) أثار البرلمان المدرسي على تحصيل الطلبة.
5) تقييم مناهج وزارة التربية من قبل الطلبة.
6) تقييم دور الأسرة في تطوير شخصية الطلبة.
7) معرفة أثر البرلمان الرسمي على البرلمان المدرسي.
8) معرفة دور البرلمان المدرسي في التعريف بمشاكل المجتمع.
9) معرفة أثر البرلمان المدرسي في توثيق علاقة الطلبة بالمجتمع المحلي.
10) معرفة دور الأسرة في دعم الفتيات المشاركات في البرلمان المدرسي.
11) معرفة كفاءة اللجان القائمة على تدريب أعضاء البرلمان المدرسي.
12) معرفة رأي الطلبة في مستوى مجلة البرلمان المدرسي.
13) معرفة رأي الطلبة في جدوى/ أهمية الزيارات الخارجة للبرلمان المدرسي.
14) معرفة رأي الطلبة في أماكن تدريب البرلمان المدرسي.
15) تقييم الطلبة لدور المدير والمعلم في نجاح أو فشل البرلمان المدرسي.

وسنركز في البحث على ما حققه البرلمان المدرسي في المجال السياسي/ الديمقراطي في عملية التنشئة التي نعدها بالتعاون مع مؤسسات تربوية وإدارية وبرلمانية وخبرات أكاديمية إلى جانب المفوضية الأوربية التي قدمت التمويل لتنفيذ هذا المشروع، وسنحاول قراءة المؤشرات التي تقدمها النسب الرقمية حول آثار البرلمان المدرسي على الفئات المستهدفة.

جدول رقم (2)

أولاً: دور البرلمان المدرسي في بناء الثقة والقدرات الذاتية للطلبة

الرقم	الأثر	موافق	غير موافق	ربما	لا أعرف
1	زيادة الثقة بالنفس	%88,9	%1,6	%6,7	%2,8
2	زيادة فاعلية الطلبة	%71,5	%3,9	%20,8	%3,8
3	تقوية الشخصية	%83,1	%4,2	%10,8	%1,9
4	زيادة التحصيل المعـ والعلمي	%46,1	%15,7	%28	%10,2
5	إعداد القيادات	%78,6	%5,5	%10,5	%5,1
6	زيادة المعرفة بحقوق الط	%81	%4,3	%10,2	%4,5
7	يغرس حب العمل	%84,9	%2,8	%10,1	%2,2
8	زيادة الطاقة الإبداعية	%77,4	%3,8	%14,9	%3,9
9	زيادة تكليف الط بالأنشطة المدرسية	%49,9	%21,9	%24,7	%4,3
10	زيادة اهتمام المدر بأعضاء البرلمان المدرسي	%67,7	%11,2	%16,5	%4,6

ومن مراجعة هذه الأرقام والنسب يتضح لنا أن الآثار التي تركها مشروع البرلمان المدرسي قد ساهم بصورة أساسية في تطوير الشخصية والقدرات وتأهيل القيادات بين حقوق الطلبة، كما أنها رفعت من سوية فاعلية الطلبة المشاركين في البرلمان ومعرفتهم بقضايا لم تكن محل اهتمام من قبلهم مثل رعاية الطفل والرغبة في التحصيل العلمي والمعرفي، إلى جانب أن المشروع قد ولد لدى المدرسة مزيداً من الاهتمام بالطلبة المشتركين في البرلمان وتكليفهم بالأنشطة المدرسية دليلاً على الثقة بقدراتهم.

وبهذا يكون البرلمان المدرسي لم يكتف بزيادة تأهيل وتكوين القدرات لدى الطلبة المشتركين وإنما أعطاهم ميزة جديدة تتمثل في زيادة ثقة المدرسة بطاقاتهم وبالتالي تميزهم عن سواهم عبر إسناد القيام بإدارة الأنشطة المدرسية أو تحمل المسؤولية في إطار المدرسة وواجباتها.

وبناء الذات والقدرات المعرفية والإبداعية وهو شرط أساسي لنجاح الطلبة في التصدي للعمل العام عبر المؤسسات السياسية والتطوعية كما سنبين في مجال الآثار السياسية للبرلمان المدرسي.

جدول رقم (3)

ثانياً: دور البرلمان المدرسي في المجال السياسي

(المشاركة، الانتخاب، المعارضة، الثقافة السياسية)

الرقم	الأثـــــــــــر	موافق	غير موافق	ربما	لا أعرف
1)	زيادة المشاركة في الانتخابات البرلمانية	%56ر1	%10ر6	%17ر4	%6ر9
2)	إدراك أهمية البرلمان من خلال زياراته	%78ر8	%4ر3	%10ر8	%4ر3
3)	زيادة دعم الأسرة لعضوية البرلمان المدرسي	%68ر8	%7ر7	%18ر6	%4ر9
4)	الرغبة في الإطلاع على تجارب برلمانات خارجية	%81ر6	%2ر9	%9ر7	%5ر8
5)	زيادة الدافعية للمشاركة في العملية الانتخابية	%83ر3	%3ر1	%11ر4	%2ر2
6)	زيادة الطموح للوصول إلى قبة البرلمان	%77ر6	%4ر3	%14ر6	%3ر5
7)	التعريف بمشاكل المجتمع (القضايا المجتمعية)	%76ر2	%5ر2	%13ر7	%4ر9
8)	كشف نقص المناهج التربوية بالمبادئ الديمقراطية	%41	%20	%28	%11
9)	زيادة القضايا السياسية لدى الطلبة	%79ر2	%4ر3	%10ر8	%5ر7
10)	زيادة تقبل أفكار المعارضة السياسية	%80	%3ر8	%12	%4ر2

ونقرأ من خلال هذا الجدول رقم (3) الذي فرزنا فيه الآثار السياسية التي تركها البرلمان المدرسي على الطلبة المشتركين فيه في مدارس المحافظات الثمانية التي شملها المشروع على مدى السنوات التي تم فيها مجموعة من النتائج.

حيث نلاحظ أن نسبة الموافقين مضافاً إليها نسبة من أجابوا بصورة متشككة (بكلمة ربما) إنما هي نسبة عالية وصلت إلى 3ر83 % بخصوص أن البرلمان المدرسي قد زاد من دافعية مجال المشاركة لدى الطلبة في العملية الانتخابية وأن نسبة 1ر65 % شاركوا في الانتخابات البرلمانية تحديداً وأظهرت الدراسة زيادة في الثقافة السياسية لدى الطلبة بنسبة 4ر79 %، والرغبة في الإطلاع على تجارب برلمانية خارجية بنسبة 6ر81 %، وزيادة الطموح لدى الطلبة للوصول إلى قبة البرلمان لتصل إلى 6ر77 %، ونسبة 80 % التي تشير إلى زيادة تقبل أفكار المعارضة السياسية من قبل الطلبة.

وهذه النسب المرتفعة في المجال السياسي تعطي لنا صورة واضحة عن الآثار الايجابية التي خلقها المشروع على الفئة المستهدفة من طلبة المدارس في المحافظات التي أجريت فيها الدراسة.

جدول رقم (4)

ثالثاً: أثر البرلمان المدرسي على الحقوق والحريات العامة

	الأثـــــــــــر	موافق	غير موافق	ربما	لا أعرف
-	الزيادة في حرية الرأي	%92	%ر7	%ر4ر3	%3
-	زيادة دور الأسرة في تشجيع أبنائها على حقهم للمشاركة في البرلمان المدرسة	%ر74ر5	%ر10ر1	%ر9ر5	%ر5ر9
-	المطالبة بتدريس الدستور في المقررات الدراسية	%ر67ر8	%ر8ر8	%ر15ر7	%ر7ر7
-	قبول حق الغير في إبداء الرأي	%ر86ر5	%ر2ر6	%ر7ر1	%ر3ر8
-	لا يعطي حرية كاملة لإبداء الرأي	%ر16ر6	%ر62ر7	%16	%ر4ر7

جدول رقم (5)

رابعاً: أثر البرلمان المدرسي في تقوية العلاقات الاجتماعية

-	الأثر	موافق	غير موافق	ربما	لا أعرف
-	توسيع العلاقات الاجتماعية بين الطلبة	%ر78ر2	%ر3ر5	%ر16ر8	%ر1ر4
-	زيادة تفاعل المجتمع مع البرلمان المدرسي	%ر61ر4	%ر6ر4	%ر24ر5	%ر7ر7
-	زيادة التفاعل بين المدرسة والأسرة	%ر75ر6	%ر3ر3	%ر16ر1	%5
-	ايجابية موقف المجتمع المدني تجـاه البرلمـان المدرسي	%ر61ر4	%ر6ر4	%ر24ر5	%ر7ر7
-	رضا المشاركين عن مشروع البرلمان	%ر68ر4	%ر3ر4	%ر14ر7	%ر13ر5

أما في الجدول الرابع (4) والذي يعرض بالرقم والنسب أثار البرلمان المدرسي علـى الحقـوق والحريات العامة بالنسبة للطلبة والفئات المستهدفة أو المشاركة في المشروع، وتظهر هذه الأرقـام ارتفاعاً كبيراً في مجال الحريات والحقوق كأثر للبرلمان المدرسي على الطلبة.

وتسجل الزيادة في نسبة حرية الرأي من خلال المشروع أعلى نسبة بين المـستجوبين حيـث بلغت نسبة الموافقين 92 %، ومدى استعداد الطلبة للقبول للأمر بإبدائه رأيه بنـسبة 86ر5 %، وعدم موافقة 62ر7 % من الطلبة على صحة القول بأن البرلمان المدرسي لا يعطي حرية كاملـة لإبداء الرأي.

ويتبين من الجدول أن نحو 74ر5 % من الطلبة يرون أن البرلمان المدرسي قد أدى إلى زيادة في دور الأسر تشجيع أبنائها على حقهم في المشاركة بالبرلمان ومطالبة الطلبة تدريس الدستور ضمن

مقررات المدرسة، ومؤدي ذلك أن الطلبة يشعرون بأن المناهج المدرسية تشتمل على مواد كافية حول الدستور الذي يشكل الضمانة لحقوقهم السياسية وفهمها وفقاً للنصوص الدستورية.

أما في الجدول الخامس، فإن البرلمان المدرسي قد ترك آثاراً مرتفعة بين الطلبة بخصوص انه ساعد في توسيع العلاقات الاجتماعية بينهم، وتفاعل المجتمع مع البرلمان المدرسي، وكذلك خلق مستوى مرتفعاً من التفاعل بين المدرسة والأسرة.

وأن البرلمان المدرسي حظي بالرضا العام من قبل المشتركين، وكذلك رضا المشاركين عن الدور الذي أدته مؤسسة الأرض والإنسان لدعم التنمية في تنفيذها للبرلمان المدرسي.

وبناء عليه، فإن البرلمان المدرسي يؤدي وظيفة اجتماعية من خلال تعظيم حجم شبكة العلاقات بين الطلبة أنفسهم وبينهم وبين الأطراف الأخرى المشتركة في المشروع، بلك وإن المجتمع جراء ذلك أخذ بيدي مواقف ايجابية تجاه البرلمان المدرسي ومشاركة أبنائهم الطلبة في هذا المشروع.

نتائج البحث:

حاولنا من خلال هذا البحث أن ندرس تجربة البرلمان المدرسي كأحد أدوات التنشئة الديمقراطية في الأردن وذلك في نطاق مستويين:

1) **المستوى الداخلي**: حيث ينفذ المشروع بالتعاون بين عدة شركاء هم وزارة التربية ومديرياتها والمدارس، ثم منظمة مجتمع مدني هي مؤسسة الأرض والانسان لدعم التنمية، ثم أعضاء البرلمان والحكام الإداريون وفريق من المدربين وذلك من أجل تدريب وتعليم طلبة المدارس مفاهيم ومبادئ الديمقراطية ومن هذه التجربة يتضح أن أي جهد لإطلاق تنشئة ديمقراطية لابد أن يكون عملاً تشاركياً يقوم على تعاون المؤسسات والأفراد.

2) **المستوى الخارجي**: إذ ينفذ المشروع بدعم من المفوضية الأوربية في إطار[23] برنامج التعاون الثنائي الموقع عام 2005 المتعلق بالإطلاع وتعزيز الحوار السياسي ويهدف إلى توطيد التجربة الديمقراطية، تعزيز حكم القانون، ضمان استقلال القضاء، ويشير تقرير المفوضية عن الأردن أن المملكة قد شريكاً فعالاً وبناءً في البرنامج حيث أظهرت التزاماً قوياً بصدد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والى مستوى اقل في مجال الإصلاح السياسي.

ولقد تم تبني مشروع البرلمان المدرسي من قبل وزارة التربية والتعليم لتجسيد مبادئ الديمقراطية عبر الممارسات من خلال المدرسة التي تعتبر الوحدة الأساسية في تطوير العملية التربوية، ذلك التطوير الذي يركز في عملياته التعليمية على تنمية السلوك الديمقراطي، وقد تبدي لنا كيف أن المشروع يساعد الطلبة على فهم العملية الانتخابية داخل الصف والمدرسة، وتشكيل اللجان

والمشاركة فيها لاتخاذ القرارات الخاصة بالمدرسة وتحمل المسؤولية وبناء الشخصية القيادية وتعليم الطلبة على الحوار وإبداء الرأي بحرية دون خوف[24].

ومن النتائج التي أسفر عنها المشروع ما تعلمه الطلبة عبر البرلمان المدرسي كأداة للتنشئة الديمقراطية أنهم يتعرضون لممارسات تطبيقية في أثناء جلسات البرلمان المدرسي، لمعرفة طريقة عمل البرلمان في مجال مناقشة التشريعات ومساءلة الحكومات، وتعلم كيف يراقب عضو البرلمان الوزراء عبر طرح الأسئلة والاستجوابات وطلبات المناقشة وفهم هذه المصطلحات البرلمانية ومدلولاتها بحيث تتوفر لديهم حصيلة معرفية تساعدهم على الانخراط في العمل بعد إكمال تحصيلهم العلمي، سيما وأن الدراسة أظهرت أن من شاركوا في المشروع أبدوا طموحاً وتفوقاً في الأداء ورغبة في الوصول إلى قبة البرلمان!

إلى جانب ذلك فإن البرلمان المدرسي يشكل ورشة للعمل الجماعي الذي يضم الطلبة والهيئة التدريسية والموجهين والمسؤولين التربويين وبالتالي فإن جميع الأطراف المشاركة في هذه العملية سوف يعطون ما لديهم من خبرات وأراء في نفس الوقت التعلم من الآخرين لاسيما المدربين والخبراء في مجال الشؤون القانونية والبرلمانية، ليس المفاهيم والقواعد الناظمة للحياة السياسية وإنما أيضاً العلاقة بين المؤسسات السياسية ذاتها.

التوصيات:

وفي ضوء ما تضمنه البحث من دراسة ميدانية لأراء المشاركين على المستوى المدرسي والمؤسسات التربوية والنتائج التي أسفرت عنها هذه التجربة في العديد من المدارس، ولتعميم الفائدة على امتداد مدارس المملكة وبمشاركة منظمات أهلية متخصصة فإن الباحث يضع التوصيات التالية:

1) استمرار إدامة عملية البرلمان المدرسي وإمكانية تعميمها وتوفير الموارد المالية لهذا المشروع.

2) إقامة تعاون بين الأسرة والبرلمان المدرسي، والمدرسة ذاتها حتى يمكن تطوير النجاح المحقق، وزيادة مستوى مشاركة الطالبات في المشروع لسنوات قادمة.

3) ضرورة توسيع مناهج وزارة التربية في مجال تعليم الديمقراطية ومبادئها سيما وأنه تبين في الجانب المسحي أن هذه المناهج لا تتضمن بشكل كاف معلومات عن الديمقراطية ومفهوم الثقافة السياسية.

4) إنشاء وحدة إدارية متخصصة باسم البرلمان المدرسي في هيكل وزارة التربية والتعليم بحيث تكون هي الجهة المخططة والمنفذة والمنسقة لأنشطة البرلمان وفعالياته، وتتولى متابعة مقررات أو توصيات ورشات البرلمان في المدارس ومديريات التربية.

5) الاستفادة من توجهات القيادة السياسية لدعم قطاع الشباب ومشاركتهم في صنع القـــرار وبناء مستقبل الدولة.

6) تفعيل العلاقة بين المؤسسة التربوية في عمان والميدان، ومؤسسات المجتمع المدني من خـــلال التوجه نحو المزيد من اللامركزية.

7) خلق جهاز من الخبراء المدربين في البرلمان المدرسي، وذلك لأن التوسع في المشروع يتطلب مثل هذا التطوير لجهاز المدربين ذوي القدرات العالية والخبرات الواسعة في المجال البرلماني.

8) أن يقوم البرلمان الأردني بمجلسيه بمد يد الدعم والمساندة للبرلمان المدرســـي، وأن يتواصـــل المجلسان (النواب، والأعيان) مع البرلمان المدرسي وتمكينهم من حضور جلسات مجلس الأمة، وأن يقدم البرلمان صورة قوية لدوره التشريعي والرقابي ليكون قدوة الطلبة في البرلمان المدرسي.

9) حفز وسائل الأعلام الجماهيري بتغطية أنشطة البرلمانات المدرسية حتى يمكن إنجاح المشروع في عيون الطلبة أو ذويهم أو المجتمع المحلي بصورة أشمل.

الهوامش:

(1) صادق الأسود علم الاجتماع السياسي بغداد 1987، ص 90 وما بعدها.

(2) برنامج الامم المتحدة للإنماء: الديمقراطية التوافقية سلسلة الدراسات والمعلومات الملف 16- بيروت 2007 ص 5.

(3) Stanislaw Gebether: Free elections and Political Parties. International Political Science Review vo 118 No 4. 1997 Vancouver Canada. P. 381.

(4) David M. Olson: The New Parliaments of Central Europe. International Political science Review vol 18 No4. p. 401.

(5) أيسمن: أصول الحقوق الدستورية (ترجمة محمد عادل زعيتر) المطبعة العصرية الفجالة، مصر سنة 1987 ص 229.

(6) Ali. Sawi and Edgar Crane: Dilemmas and paradoxes of legislative on opportunities and Dilemmas of parliamentary leadership. Ljubljana. July 6-9-1998.

(7) Philip cowly (ed), conscience and parliament. London, Frank Cass, 1998 p p. 5-13.

(8) Keith Krehbiel; Information and legislative organization (Ann Arbor: University of Michigan Press 1992 p p./5-17)

(9) أنظر: د. محمد المصالحة- التنمية السياسية والمكونات والأطراف المشاركة ورقة مقدمة لندوة التنمية، د. فيصل الرفوع: السياسية في الأردن/ منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية عمان سنة 2004 ص 7 وما بعدها.

(10) د. محمد المصالحة: الاتصال السياسي، مطبعة وائل 2003 عمان ص 35 وما بعدها.

(11) د. علي الصاوي: مستقبل البرلمان في العالم العربي/ القاهرة 2003 ص 121.

(12) Peter Corning: The evolution of Polticis; International Political science Review vol 17 No. I 1996 p. 367.

(13) مركز الدراسات المستقبلية: جامعة فيلادلفيا/ ندوة مستقبل ثقافة الشباب في ظل العولمة 2006/9/23 في قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي ص 117 وما بعدها.

(14) خالد موسى الزعبي: رسالة مجلس الأمة، العدد (47) المجلد 2003/12 (دراسة بعنوان برلمان الطفل كوسيلة للتدريب والتربية على السلوك الديمقراطي).

(15) مشروع تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في البادية الشمالية/ مؤسسة الارض والانسان ص 10 وما بعدها. كذلك أنظر احمد ذيبان: السلوك الديمقراطي في التجربة الاردنية عمان سنة 1992.

(16) منشورات مؤسسة الأرض والانسان لدعم التنمية (LHAP) مشروع تقرير حقوق الإنسان والديمقراطية، دليل تدريبي السنة بلا/ عمان. ص 46

(17) انظر نص وثيقة كلنا الأردن سنة 2005: محور برنامج العمل الخاص بتقوية الجبهة الداخلية الفقرات 26، 43، 58 من الوثيقة.

(18) أنظر وثائق مؤسسة الأرض والانسان: حول تجربة البرلمان المدرسي وخطة العمل لعامي 2006 و 2007، حيث تم عرض أهداف المشروع والمشكلات التي يواجهها.

(19) المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم/ دراسات وأبحاث عمان ط1 سنة 2007، ص 205.

(20) انظر المحور الخاص في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وثائق الأجندة الوطنية سنة 2005 ص 44-ص45.

(21) أنظر محور: المدارس والجامعات والشباب/ الإجراءات المقترحة وثيقة الأردن أولاً عام 2002.

(22) وثيقة كلنا الأردن- رابعاً برنامج العمل في مجال التعليم العام- البند (29) الخاص بإنشاء البرلمان المدرسي في كل مدرسة.

(23) Commission of the European Communities; Implementation of the European Neighbor hood Policy in 2007; progress report Jordan, Brussels, 3 Apr. 2008, sec (2008) 396.

(24) Ibid: p.2.